بسم الله الرحمن الرحيم

REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE
MISSION PERMANENTE
AUPRES DE L'OFFICE DES NATIONS UNIES
ET DES ORGANISATIONS INTERNATIONALES
A GENEVE

الجمهورية الاسلامية الموريتانية
البعثة الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
والمنظمات الدولية في جنيف

شرف – اخاء – عدالة
Honneur-Fraternité-Justice

الدورة الـ61 للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة

كلمة

صاحب السعادة السيد حمادي ولد اميمو،

المفوض المكلف بحقوق الإنسان ومحاربة الفقر وبالدمج

جنيف

15 مارس 2005

46 AVENUE BLANC – 1202 GENÈVE

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي السرور أن أخاطبكم باسم حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية التي تولي هذه اللجنة الموقرة عناية بالغة . واسمحوا لي، بداية، أن أقدم لكم ، السيد الرئيس ، أحر التهاني باسم وفدنا بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الحالية للجنة حقوق الإنسان متمنيا لكم التوفيق التام في مهمتكم النبيلة والدقيقة. ولا يساورني أدنى شك في أن أعمال هذه الدورة ، تحت رئاستكم ، ستسفر عن نتائج تشكل إسهاما فعليا في تعزيز واحترام القيم الكونية لحقوق الإنسان. والتهنئة موصولة إلى أعضاء المكتب الآخرين .

ولا يسعني ، كذلك ، إلا أن أعرب عن امتناني للسيد السفير " *مايك اسميث* " رئيس الدورة الستين، ولأعضاء المكتب الآخرين لجودة العمل الذي أنجز خلال الدورة الأخيرة.

كما أتوجه بالتهنئة إلى السيدة "الويز آربور"، المفوضة السامية لحقوق الإنسان وجميع معاونيها على ما يبذلونه من جهود تستحق التقدير.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان يشكلان هدفا مشتركا لكافة أعضاء المجتمع الدولي ، وتعبيرا عن قيم كونية يتقاسمها كل أبناء المعمورة .

ذلك أن الاحترام الفعلي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية من قبل الجميع منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة باعتباره واجبا على كل دولة عضو في المنظمة الأممية. وقد تم تأكيد وتعميق هذا التوجه مرارا على مدى الستين سنة المنصرمة ، سواء على مستوى وضع المعايير أو على المستوى التطبيقي. وقد لعبت لجنة حقوق الإنسان – التي توصف بحق بأنها "ضمير العالم"– دورا مهما في هذا الصدد ينبغي التنويه به في الوقت الذي يوجد فيه توجه لإصلاحها.

إن أي إصلاح مزمع للجنة ، وإن اعتبر داخلا في إطار إعادة النظر الشاملة في آليات وأجهزة الأمم المتحدة ، ينبغي أن يتم تناوله بالتروي وتوخي الحذر والموضوعية وعدم التسرع ، ذلك أن الإصلاح ليس هدفا في حد ذاته مادام المهم، هو ، قبل كل شيء ، أن نحقق الأغراض التي حددها ميثاق الأمم المتحدة والتي تم توسيعها على مدى العقود الماضية من قبل هذه اللجنة الموقرة وهيئات أخرى متخصصة.

واليوم يوجد توافق عام حول أهمية حقوق الإنسان وضرورة إعطاء الأولوية لإعمالها. لذا ينبغي أن توجه جهود المجتمع الدولي ، أكثر مما هو واقع حاليا ، نحو الطرق والوسائل الكفيلة بإزالة العقبات التي تحول دون الإعمال الفعلي لحقوق الإنسان

سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي. فعلى المستوى الداخلي لا يمكن أن تتطور حقوق الإنسان إلا في مجتمع ديمقراطي قائم على سيادة القانون ، كما أنه ، على المستوى الدولي ، لا بد من تأمين السلم والأمن وإيجاد مناخ اقتصادي ملائم لتنمية دول الجنوب.

وفي هذا الإطار، تظل تسوية القضية الفلسطينية هي الشرط لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط . وفي هذا الصدد فإن التطورات الأخيرة تبعث على الأمل.

فقد كانت الانتخابات الفلسطينية مناسبة للشعب الفلسطيني ليؤكد مجددا تعلقه الصادق بالسلم، وكانت قمة شرم الشيخ فرصة سانحة للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ليلتزما سويا باستئناف العملية السلمية.

بيد أنه على المجتمع الدولي أن يواكب هذا المسار ويدعمه بكل ثقله لحمل الطرفين على التوصل إلى حل عادل يسمح للشعب الفلسطيني باستعادة حقوقه المشروعة بما فيها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، طبقا للشرعية الدولية و مبدأ الأرض مقابل السلام.

وعلى صعيد آخر، فإن توفير ظروف ملائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية سيساهم في إزالة الأخطار الناجمة عن سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد السلم ، وسيمكن ، بالتالي ، من حلول عهد يكون فيه الإنسان متحررا من كابوسي الفزع والفاقة.

ذلك هو الهدف الذي تم إعلانه منذ أكثر من خمسين عاما باعتباره " غاية ما يرنو إليه عامة البشر " ولكن لم يتم إدراكه بعد رغم التقدم العلمي والتقني المذهل الذي حققته البشرية.

لقد سبق لقادة العالم أن التزموا في سنة 2000 بتحقيق هذا الهدف السامي قبل عام 2015، لكنه أصبح من البديهي، في ضوء بطء الوتيرة التي تسير بها الأمور، أن أهداف الألفية المتعلقة بالتنمية لن يتم بلوغها في الآجال المحددة .

لذا، فإنه من اللازم أن تمنح الأولوية وتخصص الموارد الضرورية لتحقيق هذه الأهداف بدلا من إعادة النظر في الآليات الحالية أو إعداد تقارير جديدة.

ذلك أنه من المعلوم أن أنجع طريقة لإقامة العدل ، سواء على المستوى الداخلي أو على الصعيد الدولي ، ولتجفيف منابع عدم الاستقرار، بما فيها الإرهاب، هي القضاء على الفقر وتحقيق أهداف الألفية الأخرى .

فالإرهاب بشكل خاص يتغذى أساسا من اليأس وهشاشة الظروف المعيشية والفقر. وهو ما يجعل التصدي لهذه الظواهر ضروريا لإزالة كل أشكال العنف.

إن بلادي تدين بشدة الإرهاب وأي شكل من أشكال اللجوء إلى العنف ، بما في ذلك استخدامه للوصول إلى السلطة، وذلك وفقا لرؤية الاتحاد الإفريقي التي نحن سعداء بالتوافق الواسع الحاصل حولها .

السيد الرئيس

السيدات والسادة،

إن موريتانيا، كطرف في الصكوك الإقليمية والدولية الرئيسية في مجال حقوق الإنسان، ماضية قدما، تحت القيادة المستنيرة لرئيس الجمهورية السيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع ، في عملية التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ورغم التحديات العديدة التي ينبغي التغلب عليها ، وخاصة منها ما مصدره مستوى التنمية ، فقد أسفرت عملية التحديث هذه عن نتائج معتبرة في جميع مناحي حياة المواطنين ، ومكنت من تحسين ملحوظ لظروف معيشتهم على كافة المستويات ، خاصة بفضل تعميم المرافق الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم والماء الشروب.

ويظل التمسك بقيم حقوق الإنسان في صميم العمل الحكومي في جميع المجالات ، وينعكس عبر مختلف محاور السياسة التي تنتهجها الحكومة والهادفة إلى :

- تعزيز وتدعيم دولة القانون؛
- إنجاز الخطة الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان؛
- تعزيز وترقية حقوق المرأة؛
- حماية الطفولة ؛
- توسيع نطاق دور المجتمع المدني؛
- تنفيذ الإعلان التوجيهي حول الحكم الرشيد الذي يتمحور أساسا حول التسيير المحكم للشؤون العامة واحترام حقوق الفرد.
- استقلال السلطة القضائية.

ومن جهة أخرى تم القيام بإصلاحات عظيمة تتعلق بإقامة العدالة وبالنظام التربوي والنظام الانتخابي وبتمويل الأحزاب السياسية وإصلاح الحالة المدنية.

وفي هذا الإطار، تم سن إلزامية التعليم الأساسي للأطفال من سن السادسة إلى سن الرابعة عشرة ، و تراجعت نسبة الأمية بشكل ملحوظ .

ونظرا لما للأمية من انعكاسات سلبية على التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بل على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة ، فقد تم تنظيم حملة واسعة للقضاء على هذه الآفة في أقرب الآجال، شملت جميع التراب الوطني،.

وينبع هذا الخيار الاستراتيجي لمحاربة الأمية من قناعتنا بصحة النظرة القائلة بأن كرامة الإنسان وحريته والمساواة والعدالة الاجتماعية لا يمكن إدراكها ولا الحفاظ عليها ما لم يتم القضاء الكلي على الجهل والأمية. ويجري تنفيذ هذه الاستراتيجية وفقا لمقاربة تشاركية، تتيح للسكان المعنيين ولمنظمات المجتمع المدني دورا أساسيا في الإشراف والمتابعة.

ولقد تمت تعبئة كافة الطاقات الحية في المجتمع من أجل تنفيذ برنامج محو الأمية لما لكسب هذا الرهان من تأثير حاسم في تنمية البلاد الاقتصادية والاجتماعية.

ونحن نستفيد ، في تنفيذ هذا البرنامج ، من التجربة المكتسبة من إعداد وتنفيذ " الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر" الذي أسفر عن نتائج مرضية كانت محل اعتراف وتقدير من كافة شركائنا في عملية التنمية.

وقد تم إعداد هذا الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر وفق رؤية تنطلق من اعتبار أن الفقر يشكل تحديا للمجتمع بأسره وأن القضاء عليه يستدعي استنهاض جميع الطاقات في جو تتمتع فيه كل القوى الحية بالحرية .

ويحدد القانون الذي تمت المصادقة بموجبه على الإطار الاستراتيجي محاور رئيسية ثلاثة، هي: القضاء على الفقر، وتعزيز القدرات الوطنية، وترسيخ الحكم الرشيد.

ويمثل مناخ السلم الاجتماعي السائد وفرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتاحة أرضية مناسبة لنجاح هذه السياسات وتعزيز المكتسبات السياسية والاجتماعية.

وهكذا يجري ، يوما بعد يوم ، تدعيم أسس دولة القانون وتحسين الظروف المعيشية للسكان .

وفي هذا السياق، صادقت بلادنا خلال سنة 2004 على العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وعلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، وكذا على البروتوكول الإضافي المتعلق بإنشاء المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

وبهذا تبرهن حكومة موريتانيا على التزامها الفعلي بتعزيز وترسيخ حقوق الإنسان و الثقافة الديمقراطية.

وقد تم التوصل مؤخرا إلى اتفاق تاريخي بين الشركاء الاجتماعيين تمت بموجبه مضاعفة الحد الأدنى للأجور ثلاث مرات.

إن التعددية التي نص عليها دستور يوليو 1991 أصبحت واقعا ضارب الجذور في المشهد السياسي الوطني ، إذ يوجد حاليا أكثر من 20 حزبا سياسيا، تمثل مختلف الأطياف السياسية في البلد، وعشرات الصحف المستقلة، ومئات الجمعيات، يشغلون فضاء التعبير والمشاركة السياسية .

وهكذا فالشعب هو مصدر جميع السلطات، كما أن الاقتراع العام الذي اجري بانتظام في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، في جو تسوده الحرية والشفافية، أضحى الوسيلة الوحيدة للوصول إلى السلطة.

ولقد واكبت هذه الإنجازات السياسية والاجتماعية والاقتصادية نهضة ثقافية غير مسبوقة ساهم في دفع خطاها إطلاق حملة واسعة لاكتساب العلوم والمعارف، وإنشاء جائزة شنقيط لتشجيع البحث والنشر وتأسيس صندوق وطني لترقية الكتاب والمطالعة، إضافة إلى بناء أكثر من 1000 مكتبة على امتداد التراب الوطني.